مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الشفافية في الحد من مظاهر الفساد الإداري دراسة ميدانية في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية
اسم الكاتب: د. علي يونس ميا، رامي أكرم مزيق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5089
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (1) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (1) 2018

The Role of Transparency In Reducing The Manifestations of Administrative Corruption Field Study In The General Company of Lattakia Port

Dr. Ali Mia[*]
Rami Akram mosaic[**]

(Received 19 / 11 / 2017. Accepted 28 / 1 / 2018)

□ ABSTRACT □

The purpose of the research is to identify the reality of the practice of transparency in its dimensions: accuracy and honesty in providing information, easy access to information, public information, in the General Company of Lattakia Port, and its role of reducing the manifestations of administrative corruption represented by: combating bribery and limiting the exploitation of the position. The study was based on the descriptive approach. The research society included all the administrative staff in the general company of Lattakia port. The sample of the research is a soft sample of (200) administrative workers, the questionnaires were distributed to them, 177 (complete questionnaire) (88.5%). The results showed that there is a strong and inverse relation between the commitment to transparency and the reduction of administrative corruption in the company under study. 77.9% of the variation in the reduction of administrative corruption is explained by the commitment to transparency. Contribute to the reduction of the manifestations of administrative corruption in the company under study, and this applies to every dimension of transparency (accuracy and honesty in providing information, accessibility of information, public information).

Keywords: Transparency, Administrative Corruption, General Company of Lattakia Port.

[*]**Professor- Department of Business Administration- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
[**]**Postgraduate student- Department of Business Administration- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (1) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (1) 2018

دور الشفافية في الحد من مظاهر الفساد الإداري
دراســة ميدانية في الشــركة العـامة لمرفأ اللاذقية

الدكتور علي يونس ميّا*
رامي أكرم مزيق**

(تاريخ الإيداع 19 / 11 / 2017. قُبِل للنشر في 28 / 1 / 2018)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى التعرف على واقع ممارسة الشفافية بأبعادها: الدقة والصدق في تقديم المعلومة، سهولة وصول المعلومة، علنية المعلومة، في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، ودورها من الحد من مظاهر الفساد الإداري المتمثلة بـ: مكافحة الرشوة، والحد من استغلال المنصب. اعتمد البحث المنهج الوصفي، وشمل مجتمع البحث جميع العاملين الإداريين في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، أما عينة البحث فهي عينة ميّسرة بلغ عدد أفرادها (200) عامل إداري تمّ توزيع الاستبانات عليهم، وأعيد منها (177) استبانة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة بلغت (88.5%). أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية وقوية ذات دلالة معنوية بين الالتزام بتطبيق الشفافية وبين الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، حيث أنّ (77.9%) من التباين الحاصل في الحد من مظاهر الفساد الإداري يفسرها الالتزام بتطبيق الشفافية، وهذا يدل أنّ الالتزام بتطبيق الشفافية يسهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وينطبق ذلك على كل بعد من أبعاد الشفافية المتمثلة في: الدقة والصدق في تقديم المعلومة، سهولة وصول المعلومة، علنية المعلومة.

الكلمات المفتاحية: الشفافية، الفساد الإداري، الشركة العامة لمرفأ اللاذقية.

* أستاذ– قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** طالب دكتوراه– قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مقدمة:

تعد الشفافية من المصطلحات الإدارية المعاصرة التي بدأ تداولها يزداد في الآونة الأخيرة لما لها من أبعاد سياسية واقتصادية، اجتماعية وثقافية فضلاً عن أبعادها الإدارية التي تساعد على إيجاد بيئة عمل تمتاز بالنظام، وتخلو من الممارسات الخاطئة، وتضفي الشفافية المصداقية للجهة التي تنتجها في ممارساتها حتى أصبحت أداة للتميز. كما تعد الشفافية أحد أهم المفاهيم الإدارية التي ظهرت في ميدان الأعمال، واحتلت حيز ليس بالقليل والتي ينبغي على الإدارات الأخذ بها، لما لها من أهمية في إحداث التطور الإداري الناجح ومعالجة العديد من المشاكل الإدارية مثل غموض القوانين والإجراءات المعمول بها، فضلاً عن مساهمتها في تطوير التنظيمات والقدرة على إنشاء بناء تنظيمي قادر على مواجهة التحديات والمتغيرات في البيئة المحيطة. كما تعد الشفافية أحد القضايا المهمة التي ينبغي التركيز عليها في نظام الإدارة بكل مستوياته، وتتضمن جملة العلاقات والممارسات والتعاملات والسلوكيات التي تتسم بالشفافية، وتوفير مناخ تنظيمي صحي على كافة المستويات الإدارية يتضمن المصداقية والثقة بين الإدارة والأفراد من خلال التمكين الحقيقي للقيام بمسؤولياتهم وتوفير المعلومات الضرورية لكل مستوى حسب متطلبات العمل. فالمنظمات التي تتصف بالشفافية تتواصل بشكل مستمر مع كافة أفرادها ولا تتعامل معهم بسرية وتشاركهم في صناعة القرارات ورسم السياسات وتراعي فيها اللامركزية والمرونة اللازمة من خلال تبني مبدأ الديموقراطية والتعامل بنزاهة على كافة المستويات.

يعد الفساد بكل أشكاله آفة كبيرة تنخر كيان المنظمات التي يتسرب إليها سواء عن طريق الأفراد العاملين أو عن طريق الأفراد الذين يتعاملون معها من الخارج، وما ينتج عنه من نتائج سلبية وخسائر كبيرة تظهر بعد حين من الزمن، إلا أنّ تلك الآثار قد تسبب كوارث وانهيارات وخسائر لعموم المجتمع. انطلاقاً من ذلك تعد الشفافية من الأساليب الحديثة التي يمكن أن تسهم في الحد من آفة الفساد الإداري كونها تعتمد على الوضوح والمكاشفة بين الإدارات والمرؤوسين في العمل بعيداً عن السرية والغموض، والبحث الحالي يحاول إبراز دورها في حال اعتمادها في الحد من الفساد الإداري، وذلك من خلال استقصاء آراء عينة من العاملين الإداريين في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية.

مشكلة البحث:

تبين للباحث من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، والمقابلات التي أجراها مع (15) إداري، أنّ مشكلة الفساد الإداري تعد من أكبر الظواهر السلبية التي تؤدي إلى ردود أفعال سلبية من قبل العاملين، وأنّ اعتماد أسلوب الشفافية من وجهة نظرهم، والتي من خلالها تبتعد الإدارة عن السرية والغموض في العمل لتحل محلها المكاشفة والوضوح بين الإدارة والمرؤوسين يمكن أن يسهم في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة. وفي ضوء ذلك تتجسد مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل يساهم اعتماد أسلوب الشفافية في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية البحث في: إلقاء الضوء على إحدى أهم الظواهر الخطيرة التي تعصف بالمنظمات، وتترك آثاراً سلبية عليها وعلى المجتمع، حيث يعد تطبيق مبدأ الشفافية من قبل إدارة الشركة محل الدراسة من الوسائل المهمة في الحد من مظاهر الفساد الإداري فيها، وذلك من خلال التأكيد على اعتماد آليات محددة وقانونية كالمساءلة والمحاسبة والشفافية والنزاهة للحد من هذه الظاهرة، ولتكون رادعاً لجميع الموظفين من قيامهم بارتكاب الأخطاء أو التزوير أو الاختلاس أو أخذ الرشوة لإنجاز الأعمال للمواطنين.

يهدف البحث إلى التعرف على واقع ممارسة الشفافية بأبعادها: الدقة والصدق في تقديم المعلومة، سهولة وصول المعلومة، علنية المعلومة، في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، ودورها من الحد من مظاهر الفساد الإداري المتمثلة بـ: مكافحة الرشوة، والحد من استغلال المنصب.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق الشفافية والحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدقة والصدق في تقديم المعلومة، وبين مظاهر الفساد الإداري في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سهولة وصول المعلومة، وبين مظاهر الفساد الإداري في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين علنية المعلومة، وبين مظاهر الفساد الإداري في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وأسلوب المسح، حيث أُستخدمت الاستبانة كمصدر رئيس في الحصول على البيانات والمعلومات. وشمل مجتمع البحث جميع العاملين الإداريين في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، أما عينة البحث فهي عينة ميّسرة بلغ عدد أفرادها (200) عامل إداري تمّ توزيع الاستبانات عليهم، وأعيد منها (177) استبانة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة بلغت (88.5%).

تمّ تطوير استبانة تكونت من جزأين، تضمن الجزء الأول (الشفافية)، وشملت ثلاثة محاور: الدقة والصدق في تقديم المعلومة، سهولة وصول المعلومة، علنية المعلومة. أما الجزء الثاني فتضمن الفساد الإداري، وشمل محورين: مكافحة الرشوة، والحد من استغلال المنصب. وقد تمّ الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي، والمثقل بأرقام تصاعدية مناسبة كما يأتي:

بدرجة منخفضة جداً	بدرجة منخفضة	بدرجة متوسطة	بدرجة مرتفعة	بدرجة مرتفعة جداً
1	2	3	4	5

وقد تمّ إخضاع هذه الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيتها، حيث تمّ عرضها على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة، كما تمّ اختبار ثبات أداة البحث باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، والجدول الآتي يوضح قيم معاملات الثبات:

الجدول (1) اختبار الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

محاور الاستبانة	عدد الأسئلة	قيمة ألفا كرونباخ
الدقة والصدق في تقديم المعلومة	4	0.911
سهولة وصول المعلومة	4	0.845
علنية المعلومة	5	0.876

مكافحة الرشوة	4	0.839
الحد من استغلال المنصب	4	0.811
الثبات الكلي	21	0.877

يبين الجدول (1) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع أسئلة الاستبانة، وللمحاور الفرعية أكبر من 0.70، وهذا يدل على ثبات الأداة وصلاحيتها للقياس والدراسة.

تمّ الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS.23، وتمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري للعينة، الأهمية النسبية، اختبار (t) لعينة واحدة One- Sample Test، الانحدار البسيط، أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

طول الفئة = درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا/عدد فئات الاستجابة

طول الفئة = 5 – 1 /5 = 0.8

وبناءً عليه تمّ اعتماد التبويب المغلق، وتمّ تحديد المجالات الآتية:

المجال	المستوى	الأهمية النسبية
1 – 1.8	ضعيف جداً	%(20-36)
1.81 – 2.60	ضعيف	%(36.2-52)
2.61 – 3.40	متوسط	%(52.2-68)
3.41 – 4.20	مرتفع	%(68.2-84)
4.21 – 5	مرتفع جداً	%(84.2-100)

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Norman et al, 2010) بعنوان: أثر الشفافية والايجابية على الثقة بالرؤساء وفاعليتهم.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تبني الشفافية من قبل الإدارة العليا على مستوى ثقة المرؤوسين وإدراكهم للفاعلية، وتمثلت عينة الدراسة بموظفي (304) مصنعاً في ولاية كولورادو الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إنّ مستوى شفافية الرئيس ومستوى قدراته تؤثر في درجة ثقة العاملين وإدراكهم للفاعلية الإدارية. إنّ العاملين أكثر ثقة بالمدير الذي يثق بقدراتهم ويقدم لهم المعلومات اللازمة لصنع القرارات، إنّ الإدارة التي لديها نظام اتصال شفاف مع العاملين تستطيع التغلب على المصاعب والمشاكل التي تواجهها. وبالتالي إنّ الإدارة التي تتعامل بشفافية تمتلك سمعة جيدة مع الجمهور الخارجي أي المستفيدين أو المستهلكين.

2- دراسة (محمود والحمداني، 2011) بعنوان: مكافحة الفساد الإداري باعتماد الشفافية في إطار المسؤولية الاجتماعية: دراسة لآراء عينة من المدراء في عدد من المنظمات الإنتاجية في محافظة نينوى.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية في مكافحة الفساد الإداري باعتماد الشفافية، وذلك بعد أن أصبح الفساد الإداري ليس مجرد ممارسات خاطئة ذات تأثير قليل بل جرائم منظمة تشل قدرة المنظمات في النمو والتطور، وإنّ أهمية الدراسة تظهر من خلال تحديد علاقة الارتباط والأثر بين المسؤولية الاجتماعية ومكافحة الفساد الإداري باعتماد

الشفافية لدى المنظمات المبحوثة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية ومكافحة الفساد الإداري باعتماد الشفافية ما يؤكد فاعلية الاهتمام بالمسؤولية القانونية والأخلاقية في مكافحة الفساد الإداري، الأمر الذي يؤدي إلى اهتمام إدارة المنظمات المبحوثة بترسيخ المسؤولية لدى المديرين والعاملين بمكافحة الفساد الإداري.

3- دراسة (Klein, 2012) بعنوان: سياسة الباب المفتوح: الشفافية تقلل النزاعات بين مديري المدارس والموظفين. هدفت الدراسة إلى الكشف عن مساهمة الشفافية التنظيمية في الحد من الصراع بين مديري المدارس والمعلمين، حيث تكونت عينة الدراسة من (294) معلماً من (59) مدرسة ابتدائية وثانوية، واستخدم الباحث المنهج التجريبي، حيث أعطيت للمعلمين بعض القرارات من إدارة المدرسة دون تفسير، وتسببت في حدوث صراع بين التزام المعلمين في العمل، وحياتهم المنزلية، ثمّ طلب من المشاركين تعبئة استبيان حول التزامهم العاطفي ومشاركتهم في العمل، وبعد نحو شهر قدمت لهم نفس القرارات، ولكن هذه المرة مع التوضيح الكامل للعوامل الكامنة حول اتخاذها ثمّ طلب منهم تعبئة نفس الاستبانة مرة ثانية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الخلفية الأكاديمية للمعلمين حيث أنّ المعلمين الحاملين لدرجة الماجستير تأثروا بشكل إيجابي بتحقيق الشفافية أكثر من المعلمين الحاصلين على درجة البكالوريوس، كما اشارت النتائج إلى الآثار الإيجابية التي ساهمت بوجودها الشفافية مثل الثقة المتبادلة وتعاون الموظفين داخل المدرسة.

4- دراسة (رمزي، 2013) بعنوان: الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين والمشرفين. هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تطبيق الإدارة بالشفافية من وجهة نظر مديري ومشرفي مكاتب التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وشملت عينة الدراسة جميع مديري مكاتب التربية والتعليم وعددهم (14) مديراً وعلى (260) مشرفاً تمّ اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ درجة تطبيق الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم كما يدركها مديري المكاتب أنفسهم والمشرفين التربويين كبيرة، وقد جاءت أبعاد تطبيق الشفافية على الترتيب الآتي: الفساد والمساءلة بالمرتبة الأولى، وتبعه اتخاذ القرارات ثمّ الأداء والتقييم، ثمّ الشفافية بمجال التشريعات والقوانين والأنظمة، ثم إجراءات العمل، وتلاه الشفافية بمجال المعلومات والبيانات.

5- دراسة (عباس، 2016) بعنوان: الشفافية وتأثيرها في تحقيق السمعة التنظيمية: بحث تحليلي في دوائر وزارة الإسكان والاعمار الممولة مركزياً. تناول البحث اختبار علاقة وتأثير الشفافية بوصفه متغيراً مستقلاً في السمعة التنظيمية بوصفه متغيراً مستجيباً من قبل الإدارة العليا في دوائر وزارة الإسكان والاعمار الممولة مركزياً، وانطلاقاً من أهمية موضوع البحث للمنظمات العامة وللمجتمع والبيئة التي تعمل في إطارها صمم الباحث استمارة استبانة تتضمن (30) فقرة، وجمعت البيانات من (92) مستجيباً يمثلون مجتمع البحث (ثمانية دوائر) بشكل حصري وشامل، معتمداً المنهج الوصفي التحليلي، إذ تمثل مجتمع البحث بالمديرين العامين ومعاوني المديرين العامين ورؤساء الأقسام بوصفهم الأكثر تخصصاً ومناصبهم تمنحهم القدرة على تحقيق السمعة التنظيمية، وفي ضوء ذلك جرى تحليل البيانات وتوصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية عالية للشفافية في السمعة التنظيمية مع تطبيقها بشكل واضح في المنظمات المبحوثة، مع تقديم أفضل خدمة للمستفيدين وتنمية مناخ يشجع على الابداع، إلا أنه على الرغم من العمل بمبدأ العلانية في الإعلان عن المناقصات والمزايدات للجميع ألا أنها مازالت تعاني من شيوع ثقافة السرية واحتكار المعلومات.

بعد استطلاع الدراسات السابقة العربية والأجنبية نلاحظ أنّ البحث الحالي يتميز بتطبيقه في فترة حرجة تحتاج إلى اعتماد مبدأ الشفافية في العمل، كون الشفافية تعد مدخلاً أساسياً لمكافحة الفساد الإداري، وقد استفاد الباحث من الدراسات

السابقة في تحديد محاور الاستبانة وعبارتها لتشكل دليل عمل يمكن من خلاله تحديد مستوى الالتزام بالشفافية في الشركة محل الدراسة ودورها في الحد من الفساد الإداري.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم الشفافية وأهميتها وخصائصها:

اهتم العديد من الباحثين بتحديد معنى الشفافية وتوضيح مفهومها، حيث تُعرّف بأنها: السماح للحقائق بأن تكون متاحة للجميع لرؤية فيما إذا كان اختيارهم أو تفكيرهم أو نظرتهم عن جميع الأعمال والأنشطة صحيحاً واتخاذ القرار الصحيح وبالوقت المناسب وبمهارة عالية (Oliver, 2004, p3). ولقد أشارت إليها (وناس، 2008، ص81) بأنها: الاطلاع على عمليات صنع القرار ووضوح القوانين والإجراءات والتشريعات وسهولة الوصول إلى المعلومات وفهمها ومن ثمّ استخدامها في تفعيل الأنظمة والمنظمات بكافة أنواعها. ويُنظر للشفافية بعملية عرض القواعد والقوانين والعمليات والسلوكيات التي تميز إدارة المنظمة عن غيرها من المنظمات تحت المجهر وكيفية تجنب الفضائح التي تطيح بها (Shel & John, 2009, p14). بينما يعدها (البهجي، 2014، ص18) أحد عناصر الإدارة الجيدة في الحكم من خلال توافر المعلومات لعامة الأفراد حول السياسات والأنظمة والتعليمات والقرارات الحكومية ووضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها بعضاً وموضوعيتها ووضوح لغتها. ويرى الباحث أنّ الشفافية هي الكشف العام للمعلومات، وأنها ترتبط بالمفهوم الثقافي والقيمي للمنظمة والأفراد لأنها تحمل كل معايير الصدق والإخلاص والأمانة في التعامل من خلال التأكيد على النظام القيمي للمنظمة.

تتمثل أهمية الشفافية في الأمور الآتية (أبو كريم، 2009، ص103-104؛ الخناق، 2006، ص75-80):

1- اتخاذ القرارات الصحيحة بيسر وسلاسة نظراً لوضوح الأهداف والسياسات والإجراءات التي تعمل ضمنها الإدارة، إذا تقف حاجزاً بوجه الفساد.

2- توليد بيئة عمل متميزة يسودها التعاون وروح الولاء والالتزام لتطوير العمليات والأداء وتعمل على تدعيم مفهوم السلوك المسؤول بتركيزها على أخلاقيات العمل.

3- منح المنظمات الريادة في المستوى المحلي والدولي.

4- تحقيق رضا العاملين من خلال زيادة ملائمة ظروف العمل وفرص الترقية والنمو للأفراد وعملائها من خلال اطلاعهم على منتجاتها وأرباحها وبناء علاقة جيدة معهم.

5- الاستثمار الأمثل للموارد المالية للمنظمة، مما يزيد من كفاءة وفاعلية نتاجات العمل لإدارة المنظمة.

6- نتيجة لاستخدام الشفافية كوسيلة لتقويم الأفراد في جميع المواقع الإدارية واعتماد الكفاءة ستعمل الإدارة بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وستكون مصدراً أساسياً لنظم الحوافز والتميز نظراً لاهتمامها بالإبداع والمصداقية عند أداء الأعمال بين مستويات العاملين في كافة أرجاء المنظمة.

7- جذب الكفاءات والمواهب والخبرات المتميزة للمنظمة.

8- تعد الشفافية وسيلة مضافة للتطوير الإداري كنتيجة لمحصلة الأهداف التي تعمل على تحقيقها، مما يتطلب إعادة النظر المستمر بالأنظمة والأساليب والإجراءات المستخدمة في تنفيذ الأعمال الخاضعة لمتابعة ورقابة مختلف الجهات العاملة معها بالمنظمة.

كما تتضمن الشفافية عدد من الخصائص والمزايا، حيث تتمثل بالآتي (الغالبي والعامري، 2003، ص220):

1- سهولة ودقة الإجراءات ووضوحها ومرونتها مما يسهل على الأفراد المراجعين إنجاز أعمالهم بيسر وسهولة.

2- تعزز الرقابة الإدارية وتزيد من كفاءتها ومعالجتها من خلال الدقة والوضوح في الإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها.

3- تحقق حوارات وممارسات وتثبت دعائم المجتمع لرفض سلوكيات الفساد وممارسته.

4- الدقة والصدق في تقديم المعلومات.

5- تكامل المعلومات.

6- توقيت المعلومات.

7- سعة الانتشار.

8- سهولة وصول المعلومة.

9- علنية المعلومات.

10- تنوع التقارير.

11- دورية التقارير وانتظامها.

12- وجود موقع على شبكة الانترنت للمعلومات.

13- التطوعية في تقديم المعلومة.

ومن خلال الخصائص السابقة نجد أنّ الشفافية هي تقديم المعلومات والبيانات الدقيقة وذات المصداقية، وإنّ المعلومات غير الدقيقة سوف يتم اكتشافها، كما أنها يجب أن تكون علنية مع إمكانية الحصول عليها بسهولة ودون عناء من قبل المستفيدين في الوقت المناسب وأن تكون العلنية أحد أهم مرتكزاتها مع التأكيد على الحفاظ على خصوصية المنظمة أمام المنافسين.

أما (الربيعي، 2005، ص62) فيشير إلى أهم مزايا الشفافية بالآتي:

1- تحقيق المصلحة العامة.

2- استقلالية الأفراد العاملون في التنظيمات الإدارية عند القيام بواجباتهم الوظيفية.

3- ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج.

4- المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة مع إعداد الدراسات الدورية لتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد الانحرافات والممارسات الخاطئة للعمل على تصحيحها وذلك بالاعتماد على الكفاءات البشرية العاملة في المنظمة.

ثانياً: مفهوم الفساد الإداري وأشكاله:

هناك تعريفات عديدة للفساد الإداري منها: هو استغلال موظفي الدولة لمواقفهم وصلاحيتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة (الكبيسي، 2006، ص18). وهو الخروج عن القوانين واللوائح والأنظمة وعدم الالتزام بها أو استغلال غيابهما أو الفجوات في مضمونها، من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية ومالية وتجارية، أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة (الشامي، 2007، ص737). كما يعرف الفساد الإداري وفق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الشفافية الدولية للفساد بأنه سوء استخدام الوظيفة العامة بغرض تحقيق مكاسب خاصة (العريقي، 2006، ص319). ويعرف أيضاً بأنه: السلوك القائم على الخيانة وعدم النزاهة في تأدية الوظيفة العامة من قبل العامل عليها أياً كانت درجته لغرض تحقيق مصلحة شخصية أو مادية، أو المساس بالمال العام والإخلال بالنظام (المصري، 2007، ص8). من التعريفات السابقة يرى الباحث أنّ الفساد الإداري استخدام السلطة أو الوظيفة والخروج عن أحكام القوانين والتشريعات واللوائح وعدم الالتزام بأخلاقيات الوظيفة أو تفسيرها بطريقة خاطئة من قبل

فرد أو جماعة بهدف الحصول على منافع بطريقة غير مشروعة وبدون وجه حق. تتنوع أشكال وصور الفساد الإداري بتنوع الأجهزة العامة وأنشطتها، وكذلك طبيعة السلوك البشري الذي يرتكب الفساد الإداري، ويمكن تصنيف أشكال الفساد الإداري وفق الآتي (عائض، 2009، ص159-160؛ الغنام، 2011، ص19-24):

1- الفساد التنظيمي: وهي مجموعة من الظواهر السلبية التي تمثل إخلالاً بواجبات الوظيفة العامة من قبل موظف الخدمة العامة وتمثل أهم هذه الأشكال ما يلي: الامتناع عن أداء العمل وبشكل مستمر، عدم أداء الفرد العامل عمله بدقة وإخلاص، عدم تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة من رؤساء العمل، إفشاء أسرار العمل التي تؤثر على تحقيق أهداف المصلحة العامة. عدم التعاون مع زملاء العمل فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنظمة.

2- الفساد السلوكي: وهو مجموعة من الظواهر السلبية للسلوك الوظيفي للفرد أو الأفراد العاملين في الأجهزة العامة، هذا السلوك السلبي يتمثل في صور وأشكال، ويُعرّف بالانحراف الوظيفي الذي قد تكون أسبابه عدم تقدير الفرد العامل نتائج عمله، أو عدم وضوح سياسات العمل، أو عدم الاهتمام بالفرد، وكل ذلك يؤدي إلى فساد في سلوك العامل تتمثل صوره في:

*عدم المحافظة على كرامة الوظيفة العامة من خلال ممارسة الفرد أعمال تعيبه وتعيب الجهاز الإداري الذي ينتمي إليه.

*أداء أعمال غير رسمية وغير مسموح بها أثناء العمل الرسمي للفرد العامل.

*استغلال الموارد المتاحة للفرد العامل في تحقيق منافع شخصية.

*التحايل على تعليمات العمل بتحقيق مكسب شخصي من خلال تمويه الحقائق بالخداع والكذب.

3- الفساد المالي: ويتمثل بمجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند انجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المنظمات العامة، وتتمثل بالأشكال الآتية:

*مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها من قبل الإدارات المركزية في الموازنات العامة أو التعليمات المالية المعمول بها.

*الإهمال والتقصير الذي يترتب عليه ضياع حق مالي أثناء تأدية الموظف العام لواجبات وظيفته.

*مخالفة تعليمات الأجهزة المركزية للرقابة والتفتيش والمكلفة بمتابعة تنفيذ الأعمال المالية للمنظمة العامة.

4- الفساد الجنائي: ويتمثل بمجموعة الصور الذي يتم فيها التأثير على الموظف العام بهدايا مادية أو غير مادية بطرق غير قانونية والقصد منها اتخاذ قرار في صالح من قدموا تلك الهدايا، وينتج عن ذلك الإضرار بالمصلحة العامة وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية، ويأخذ أشكال متعددة (فارغ، 2008، ص31):

السرقة: ويقصد بها أخذ الأموال العامة خفية، وتعد من السلوكيات المحرمة والمدانة شرعاً وقانوناً، وتقع السرقة عادة على الأموال النقدية أو الأشياء العينية العائدة للمصلحة العامة، وغالباً ما يقوم بها موظفو الحسابات والجباية والضرائب والمخازن.

الرشوة: ويقصد بها كل ما يعطيه المواطن (الرشي) لموظف عام أو صاحب سلطة (مرتشي) لتنفيذ ما يريده الأول، وتنتشر الرشوة لدى الموظفين الذين يرفضون أداء مهامهم بدون مقابل مادي أو عيني.

التزوير: وهي تغيير لطبيعة المستندات والوثائق الرسمية حتى تستعمل فيما زورت من اجله، ويترتب عليها الإضرار بالغير.

الإهمال: وهو الفعل الذي ينتج عنه ضرر كبير مثل الإهمال في تحصيل الأموال المستحقة للدولة، أو عدم الالتزام بمواعيد العمل أو الإهمال في مراجعة الطلبيات وغيرها.

الوساطة: وهي التوسل في إنجاز الأعمال بسرعة أو بتقليل ما يتحمله من أعباء مالية أو غيرها من جرائم السلوك الشخصي في العمل.

مما سبق، نجد أنّ الشفافية والفساد مفهومان متعارضان، والعلاقة القائمة بينهما يجب أن تكون علاقة عكسية، فكلما زادت الشفافية في المجتمع وفي كل المجالات وعلى جميع الأصعدة كلما ارتفعت إمكانية محاربة ومواجهة الفساد والحد منه والسيطرة على آثاره المدمرة، لأنّ الفساد يستمد قوته من الغموض وعدم الوضوح، فالسرقة والغش والخداع والرشوة وغيرها هي من تجليات الفساد لا تتم أمام الأعين وفي وضح النهار، وإنما تتم كلها في الخفاء وخلف الستار.

النتائج والمناقشة:

بناءً على نتائج تفريغ الاستبانة، يتضح فيما يلي واقع ممارسة الشفافية بأبعادها: الدقة والصدق في تقديم المعلومة، سهولة وصول المعلومة، علنية المعلومة، في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، ودورها من الحد من مظاهر الفساد الإداري المتمثلة بـ: مكافحة الرشوة، والحد من استغلال المنصب، وذلك وفق الآتي:

أ- واقع ممارسة الشفافية في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية:

1- الدقة والصدق في تقديم المعلومة:

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة من العاملين حول واقع ممارسة الشفافية فيما يتعلق الدقة والصدق في تقديم المعلومة

الدقة والصدق في تقديم المعلومة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	Test Value = 3			
				مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
1. يتسم الجو العام في الشركة بالوضوح والصراحة مع المراجعين.	3.68	0.53	73.6	17.069	176	.000	دال
2- تأخذ الشركة بعين الاعتبار المعلومات المقدمة من قبل المراجعين.	3.61	0.59	72.2	13.755	176	.000	دال
3. تقدم الشركة كل البيانات والمعلومات والايضاحات التي تطلبها الدوائر الرقابية.	4.18	0.47	83.6	33.402	176	.000	دال
4. هناك دقة في تقارير الأداء التي تصدر عن الشركة.	3.81	0.61	76.2	17.666	176	.000	دال
المتوسط العام	3.82	0.55	76.4	19.835	176	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (2) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لبنود الدقة والصدق في تقديم المعلومة بلغت (3.82)، وهي تزيد عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة (بدرجة مرتفعة) كونها تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وبملاحظة بنود الدقة والصدق في تقديم المعلومة تبين أنّ البند رقم (3)، والمتضمن تقديم الشركة كل البيانات والمعلومات والايضاحات التي تطلبها الدوائر الرقابية حصل على أعلى نسبة (83.6%)، بينما حصل البند رقم (2)، والمتضمن أخذ الشركة بعين الاعتبار المعلومات المقدمة من قبل المراجعين على أدنى، حيث بلغت أهميته النسبية

(72.2%). وبناء عليه إنّ واقع ممارسة الشفافية فيما يتعلق بالدقة والصدق في تقديم المعلومة في الشركة محل الدراسة مرتفع وبأهمية نسبية بلغت (76.4%).

2- سهولة وصول المعلومة:

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة من العاملين حول واقع ممارسة الشفافية فيما يتعلق بسهولة وصول المعلومة

سهولة وصول المعلومة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	Test Value = 3			
				مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
1. تستخدم الشركة سياسة الباب المفتوح لسماع شكاوي العاملين ومقترحاتهم.	3.75	0.62	75	16.094	176	.000	دال
2. توضح الشركة الخطوات المطلوبة لإنجاز المعاملات من خلال نشرات وتعليمات توضع داخل الشركة.	3.86	0.59	77.2	19.392	176	.000	دال
3. يمكن الإطلاع على المعلومات الخاصة بأنشطة الشركة وأعمالها من خلال النشرات والتقارير التي تنشرها.	3.29	0.76	65.8	5.077	176	.000	دال
4. هناك قاعدة بيانات فاعلة في الشركة يمكن الإفادة منها من قبل المراجعين.	2.54	0.78	50.8	-7.846	176	.000	دال
المتوسط العام	3.36	0.69	67.2	6.966	176	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لبنود سهولة وصول المعلومة بلغت (3.36)، وهي تزيد عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة (بدرجة متوسطة) كونها تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وبملاحظة بنود سهولة وصول المعلومة يتضح أنّ البند رقم (2)، والمتضمن توضيح الشركة الخطوات المطلوبة لإنجاز المعاملات من خلال نشرات وتوضيحات توضع داخل الشركة حصل على أعلى نسبة (77.2%)، بينما حصل البند رقم (4)، والمتضمن وجود قاعدة بيانات فاعلة في الشركة يمكن الإفادة منها من قبل المراجعين على أدنى نسبة، حيث بلغت أهميته النسبية (50.8%). وبناء عليه إنّ واقع ممارسة الشفافية فيما يتعلق بسهولة وصول المعلومة في الشركة محل الدراسة متوسط وبأهمية نسبية بلغت (67.2%).

3- علنية المعلومة:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة من العاملين حول واقع ممارسة الشفافية فيما يتعلق بعلنية المعلومة

علنية المعلومة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	Test Value = 3			
				مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار

1. تسعى الشركة إلى توفير معلومات مفصلة عن أعمالها ونشاطاتها إلى الجمهور.	3.45	0.72	69	8.315	176	.000	دال
2. توفر الشركة البيانات والمعلومات إلى الجمهور سعياً لتحسين نظامها الرقابي.	3.57	0.64	71.4	11.849	176	.000	دال
3. تمتلك الإدارة العليا الصلاحيات الكافية لعقد اللقاءات مع الصحافة للتصريح بإنجازات الشركة وإخفاقاتها.	3.18	0.71	63.6	3.373	176	.000	دال
4. للشركة موقع على شبكة الانترنت يمكن من خلاله الحصول على المعلومات الخاصة بأنشطتها.	3.15	0.73	63	2.734	176	.000	دال
5. تقوم الشركة بتحديث المعلومات المعلن عنها باستمرار.	3.12	0.65	62.4	2.456	176	.000	دال
المتوسط العام	3.29	0.69	65.88	5.669	176	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (4) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لبنود علنية المعلومة بلغت (3.29)، وهي تزيد عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة (بدرجة متوسطة) كونها تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وبملاحظة بنود علنية المعلومة يتضح أنّ البند رقم (2)، والمتضمن توفير الشركة البيانات والمعلومات إلى الجمهور سعياً لتحسين نظامها الرقابي حصل على أعلى نسبة (71.4%)، بينما حصل البند رقم (5)، والمتضمن قيام الشركة بتحديث المعلومات المعلن عنها باستمرار على أدنى نسبة، حيث بلغت أهميته النسبية (62.4%). وبناء عليه إنّ واقع ممارسة الشفافية فيما يتعلق بعلنية المعلومة في الشركة محل الدراسة متوسط وبأهمية نسبية بلغت (65.88%).

ب- واقع الفساد الإداري في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية:

1- مكافحة الرشوة:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة من العاملين حول واقع الفساد الإداري فيما يتعلق بمكافحة الرشوة

مكافحة الرشوة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	Test Value = 3			
				مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
1. تعمل الشركة على تقليل احتكاك الموظفين بالمراجعين قدر الإمكان.	3.26	0.73	65.2	4.738	176	.000	دال

2- تمتلك الشركة جهاز رقابي فاعل للكشف عن حالات أخذ الرشاوى لإنجاز المعاملات.	3.72	0.64	74.4	14.967	176	.000	دال
3. ترفع الشركة بين الموظفين شعار المحاسبة والتأكيد على العمل ضمن الأنظمة والتعليمات.	3.93	0.45	78.6	27.495	176	.000	دال
4. توجد أساليب وإجراءات صارمة لمحاسبة ضعاف النفوس في الشركة.	3.91	0.46	78.2	26.319	176	.000	دال
المتوسط العام	3.71	0.57	74.1	16.455	176	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (5) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لبنود مكافحة الرشوة بلغت (3.71)، وهي تزيد عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة (بدرجة مرتفعة) كونها تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وبملاحظة بنود مكافحة الرشوة يتبين أنّ البند رقم (3)، والمتضمن رفع الشركة شعار المحاسبة بين الموظفين والتأكيد على العمل ضمن الأنظمة والتعليمات حصل على أعلى نسبة (78.6%)، بينما حصل البند رقم (1)، والمتضمن قيام الشركة بتقليل احتكاك الموظفين بالمراجعين قدر الإمكان على أدنى نسبة، حيث بلغت أهميته النسبية (65.2%). وبناء عليه إنّ الشركة محل الدراسة تكافح الرشوة بدرجة مرتفعة وبأهمية نسبية بلغت (74.1%).

2- الحد من استغلال المنصب:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة من العاملين حول واقع الفساد الإداري فيما يتعلق بالحد من استغلال المنصب

استغلال المنصب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	Test Value = 3			
				مؤشر الاختبار t	درجة الحرية	احتمال الدلالة	القرار
1. تؤمن الإدارة بأنّ تحقيق المصلحة الشخصية لها ينبع من تحقيق مصلحة الشركة.	3.83	0.55	76.6	20.077	176	.000	دال
2- تتبع الشركة آليات وضوابط موحدة في إجراءات التعيين فيها بعيدة عن العلاقات الشخصية.	3.12	0.67	62.4	2.383	176	.000	دال
3. لا تستخدم الإدارة صلاحياتها ومسؤولياتها لتحقيق منافع شخصية للآخرين.	3.75	0.67	75	14.893	176	.000	دال
4. لا تهدر الإدارة أموال الشركة في نشاطات تحقق مصالحها الشخصية.	3.79	0.69	75.8	15.232	176	.000	دال
المتوسط العام	3.62	0.65	72.45	12.839	176	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (6) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لبنود الحد من استغلال المنصب بلغت (3.62)، وهي تزيد عن متوسط مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتقابل شدة الإجابة (بدرجة مرتفعة) كونها تقع ضمن المجال (3.41–4.20)، وبملاحظة بنود الحد من استغلال المنصب يتبين أنّ البند رقم (1)، والمتضمن إيمان الإدارة بأنّ تحقيق المصلحة الشخصية لها ينبع من تحقيق مصلحة الشركة حصل على أعلى نسبة (76.6%)، بينما حصل البند رقم (2)، والمتضمن اتباع الشركة آليات وضوابط موحدة في إجراءات التعيين فيها بعيدة عن العلاقات الشخصية على أدنى نسبة، حيث بلغت أهميته النسبية (62.4%). وبناء عليه إنّ الشركة محل الدراسة تحد من استغلال المنصب بدرجة مرتفعة وبأهمية نسبية بلغت (72.45%).

ج- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدقة والصدق في تقديم المعلومة، والحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية.

بالاعتماد على الانحدار البسيط تمّ دراسة العلاقة بين الدقة والصدق في تقديم المعلومة والحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وذلك لمعرفة نموذج الانحدار واختبار معنويته:

الجدول (7) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين الدقة والصدق في تقديم المعلومة والحد من الفساد الإداري

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.901	.812	.808	.24996

الجدول (8) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الدقة والصدق في تقديم المعلومة والحد من الفساد الإداري

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.844	1	8.844	141.544	.000
	Residual	10.934	175	.062		
	Total	19.778	176			

الجدول (9) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الدقة والصدق في تقديم المعلومة والحد من الفساد الإداري

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.233	.160		7.685	.000
	الدقة والصدق في تقديم المعلومة	-.540	.045	-.901	-11.897	.000

يبين الجدول رقم (7) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.901-) بين الدقة والصدق في تقديم المعلومة وبين الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وهي تدل على أنّ هناك علاقة ارتباط عكسية وقوية جداً بينهما، أي أنّ الدقة والصدق في تقديم المعلومة تسهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وتدل قيمة معامل التحديد على أن (81.2%) من التباين الحاصل في الحد من مظاهر الفساد الإداري تفسرها الدقة والصدق في تقديم المعلومة، مما يدل على أنّ هناك أثراً هاماً ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل في المتغير التابع. ويبين الجدول رقم (8) أنّ قيمة (F) المحسوبة تساوي (141.544) وهي تزيد عن قيمتها الجدولية (3.84) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات

حرية (1، 175). كما يبين الجدول رقم (9) أن قيمة معامل *Beta* تساوي (−0.901)، وبما أنها معنوية $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ فإننا نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة، ونقر بوجود علاقة عكسية وقوية جداً ذات دلالة معنوية بين الدقة والصدق في تقديم المعلومة وبين الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سهولة وصول المعلومة، ومظاهر الفساد الإداري في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية.

بالاعتماد على الانحدار البسيط تمّ دراسة العلاقة بين سهولة وصول المعلومة ومظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وذلك لمعرفة نموذج الانحدار واختبار معنويته:

الجدول (10) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين سهولة وصول المعلومة والفساد الإداري

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.813	.661	.659	.19576

الجدول (11) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين سهولة وصول المعلومة والفساد الإداري

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.071	1	13.071	341.089	.000
	Residual	6.706	175	.038		
	Total	19.778	176			

الجدول (12) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين سهولة وصول المعلومة والفساد الإداري

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.364	.150		2.418	.017
	سهولة وصول المعلومة	-.900	.049	-.813	-18.469	.000

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.813−) بين سهولة وصول المعلومة ومظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وهي تدل على أنّ هناك علاقة ارتباط عكسية وقوية بينهما، أي أنّ سهولة وصول المعلومة تسهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وتدل قيمة معامل التحديد على أن (66.1%) من التباين الحاصل في مظاهر الفساد الإداري تفسرها سهولة وصول المعلومة، مما يدل على أنّ هناك أثراً هاماً ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل في المتغير التابع. ويبين الجدول رقم (11) أنّ قيمة (F) المحسوبة تساوي (341.089) وهي تزيد عن قيمتها الجدولية (3.84) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (1، 175). كما يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل *Beta* تساوي (0.813−)، وبما أنها معنوية $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة، ونقر بوجود علاقة عكسية وقوية ذات دلالة معنوية بين سهولة وصول المعلومة وبين مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين علنية المعلومة، ومظاهر الفساد الإداري في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية.

بالاعتماد على الانحدار البسيط تمّ دراسة العلاقة بين علنية المعلومة ومظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وذلك لمعرفة نموذج الانحدار واختبار معنويته:

الجدول (13) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين علنية المعلومة والفساد الإداري

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.833	.695	.693	.18579

يبين الجدول رقم (13) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.833−) بين علنية المعلومة وبين مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وهي تدل على أنّ هناك علاقة ارتباط عكسية وقوية بينهما، أي أنّ علنية المعلومة تسهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وتدل قيمة معامل التحديد على أن (69.5%) من التباين الحاصل في مظاهر الفساد الإداري تفسرها علنية المعلومة، مما يدل على أنّ هناك أثراً هاماً ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل في المتغير التابع.

الجدول (14) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين علنية المعلومة والفساد الإداري

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.737	1	13.737	397.991	.000
	Residual	6.040	175	.035		
	Total	19.778	176			

الجدول (15) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين علنية المعلومة والفساد الإداري

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.499	.083		18.090	.000
	علنية المعلومة	-.541	.027	-.833	-19.950	.000

ويبين الجدول رقم (14) أنّ قيمة (F) المحسوبة تساوي (397.991) وهي تزيد عن قيمتها الجدولية (3.84) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (1، 175). كما يبين الجدول رقم (15) أن قيمة معامل *Beta* تساوي (0.833−)، وبما أنها معنوية $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة، ونقر بوجود علاقة عكسية وقوية ذات دلالة معنوية بين علنية المعلومة وبين مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة.

الفرضية الرئيسة للبحث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق الشفافية والحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية.

بالاعتماد على الانحدار البسيط تمّ دراسة العلاقة بين الالتزام بتطبيق الشفافية والحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وذلك لمعرفة نموذج الانحدار واختبار معنويته:

لجدول (16) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين الالتزام بتطبيق الشفافية والفساد الإداري

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.883	.779	.778	.15795

الجدول (17) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بتطبيق الشفافية والفساد الإداري

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15.412	1	15.412	617.786	.000
	Residual	4.366	175	.025		
	Total	19.778	176			

الجدول (18) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الالتزام بتطبيق الشفافية والفساد الإداري

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.871	.092		9.507	.000
	الالتزام بتطبيق الشفافية	-.789	.032	-.883	-24.855	.000

يبين الجدول رقم (16) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.883−) بين الالتزام بتطبيق الشفافية وبين مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وهي تدل على أنّ هناك علاقة ارتباط عكسية وقوية بينهما، أي أنّ الالتزام بتطبيق الشفافية يسهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وتدل قيمة معامل التحديد على أنّ (77.9%) من التباين الحاصل في مظاهر الفساد الإداري يفسرها الالتزام بتطبيق الشفافية، مما يدل على أنّ هناك أثراً هاماً ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل في المتغير التابع. ويبين الجدول رقم (17) أنّ قيمة (F) المحسوبة تساوي (617.786) وهي تزيد عن قيمتها الجدولية (3.84) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (1، 175). كما يبين الجدول رقم (18) أن قيمة معامل *Beta* تساوي (0.883−)، وبما أنها معنوية $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ فإننا نرفض الفرضية الرئيسة للبحث ونقبل الفرضية البديلة، ونقر بوجود علاقة عكسية وقوية ذات دلالة معنوية بين الالتزام بتطبيق الشفافية وبين مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1- أظهرت النتائج أنّ واقع ممارسة الشفافية فيما يتعلق بالدقة والصدق في تقديم المعلومة في الشركة محل الدراسة مرتفع وبأهمية نسبية بلغت (76.4%)، ويتجلى ذلك من خلال تقديم الشركة كل البيانات والمعلومات والايضاحات التي تطلبها الدوائر الرقابية، والدقة في تقارير الأداء، واتسام الجو العام بالوضوح والصراحة مع المراجعين.

2- أظهرت النتائج أنّ واقع ممارسة الشفافية فيما يتعلق بسهولة وصول المعلومة في الشركة محل الدراسة متوسط وبأهمية نسبية بلغت (67.2%)، ويجلى ذلك من خلال توضيح الشركة الخطوات المطلوبة لإنجاز المعاملات من خلال نشرات وتوضيحات توضع داخل الشركة، واستخدام الشركة سياسة الباب المفتوح لسماع شكاوي العاملين ومقترحاتهم.

3- أظهرت النتائج أنّ واقع ممارسة الشفافية فيما يتعلق بعلنية المعلومة في الشركة محل الدراسة متوسط وبأهمية نسبية بلغت (65.88%)، ويظهر ذلك من خلال توفير الشركة البيانات والمعلومات إلى الجمهور سعياً لتحسين نظامها الرقابي، وسعي الشركة إلى توفير معلومات مفصلة عن أعمالها ونشاطاتها إلى الجمهور.

4- أظهرت النتائج أنّ الشركة محل الدراسة تكافح الرشوة بدرجة مرتفعة وبأهمية نسبية بلغت (74.1%)، ويظهر ذلك من خلال رفعها شعار المحاسبة بين الموظفين والتأكيد على العمل ضمن الأنظمة والتعليمات، واتباع أساليب وإجراءات صارمة لمحاسبة ضعاف النفوس في الشركة، وامتلاك جهاز رقابي فاعل للكشف عن حالات أخذ الرشاوى لإنجاز المعاملات.

5- أظهرت النتائج أنّ الشركة محل الدراسة تحد من استغلال المنصب بدرجة مرتفعة وبأهمية نسبية بلغت (72.45%)، ويظهر ذلك من خلال إيمان الإدارة بأنّ تحقيق المصلحة الشخصية لها ينبع من تحقيق مصلحة الشركة، وعدم الهدر في الأموال، وعدم استغلال الصلاحيات لتحقيق المنافع الشخصية.

6- أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية وقوية ذات دلالة معنوية بين الالتزام بتطبيق الشفافية وبين الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، حيث أنّ (77.9%) من التباين الحاصل في الحد من مظاهر الفساد الإداري يفسرها الالتزام بتطبيق الشفافية، وهذا يدل أنّ الالتزام بتطبيق الشفافية يسهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وينطبق ذلك على كل بعد من أبعاد الشفافية (الدقة والصدق في تقديم المعلومة، سهولة وصول المعلومة، علنية المعلومة).

ب- التوصيات:

1- التأكيد على ضرورة العمل بمبدأ الشفافية في جميع الدوائر والأقسام التابعة للشركة محل الدراسة، ورفع مستوى الالتزام بها إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال توعية العاملين بأهميتها من خلال الندوات والمحاضرات التي تقيمها الشركة محل الدراسة، بالإضافة إلى توضيح أهمية الأمانة الوظيفية والإخلاص في العمل والابتعاد عن الفساد الإداري بكل أشكاله.

2- التأكيد على إقامة شراكة حقيقية بين الإدارة والعاملين في الشركة محل الدراسة، واتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل بما يعكس الوضوح والثقة وتحمل المسؤولية.

3- التأكيد على أهمية المعلومات التي يتم الحصول عليها من المراجعين والتدقيق بها كونها وسيلة فاعلة في الكشف عن حالات الفساد التي يمكن أن يمارسها بعض الموظفين.

4- تفعيل مواقع الشركة محل الدراسة على شبكة الانترنت، وتحديثه باستمرار بما يضمن إتاحة المعلومات والبيانات التي يمكن أن يحتاجها المراجعون وتسهم بشكل مباشر في تحسين واقع العمل في الشركة محل الدراسة وتقليل حالات الفساد.

5- تفعيل دور لجان الرقابة الداخلية في الشركة محل الدراسة للعمل على تنمية الممارسات الإدارية الأخلاقية والالتزام بالقيم في أداء الوظائف المختلفة، ومعالجة حالات سوء استخدام السلطة من قبل بعض الإداريين ومساءلتهم.

6- ضرورة العمل على وضع استراتيجيات واضحة ومحددة لمكافحة مظاهر الفساد الإداري تأخذ بعين الاعتبار مبدأ الشفافية والصراحة في العمل، وتطبيق القوانين الصارمة لمعاقبة كل المفسدين على كافة المستويات ودون استثناء.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

1- أبو كريم، أحمد فتحي. *الشفافية والقيادة الإدارية*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، 103-104.

2- البهجي، عصام أحمد. *أثر الالتزام بالشفافية والافصاح في عقود الاستثمار والاستهلاك والعلاج الطبي*، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، 18.

3- الخناق، نبيل محمد. *الشفافية التنظيمية*، مطبعة الرفاه، بغداد، العراق، 2006، 75-80.

4- الربيعي، خلود هادي. *تعزيز معطيات الشفافية في ظل ثقافة المعلومات وقرارات الإنتاج والعمليات*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005، 62.

5- الشامي، أحمد محمد، *الفساد الإداري في وحدات الخدمة العامة*، بحث مقدم للمؤتمر السابع للقادة الإداريين، المعهد الوطني للعلوم الإدارية للفترة 26-28 نوفمبر، صنعاء، 2007، 737.

6- العامري، صالح؛ الغالبي، طاهر. *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال وشفافية نظم المعلومات*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، 220.

7- العريقي، منصور محمد اسماعيل، *السلوك التنظيمي*، مركز الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، صنعاء، 2007، 319.

8- الغنام، فهد بن محمد، *مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، 19-24.

9- الكبيسي، عامر، *الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة*، بحث منشور، المجلة العربية للإدارة، المجلد (20)، العدد (2)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، 88.

10- المصري، علي علي صالح، *ماهية الفساد وأسبابه المحلية والدولية*، بحث مقدم للمؤتمر السابع للقادة الإداريين، المعهد الوطني للعلوم الإدارية للفترة 26-28 نوفمبر، صنعاء، 2007، 8.

11- رمزي، فهد عبد الرحمن مشفر رمزي. *الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين والمشرفين*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2013.

12- عائض، عبد اللطيف مصلح محمد، *دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري: دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية المدنية اليمنية*، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (29)، 2009، 139-192.

13- عباس، زياد علي. *الشفافية وتأثيرها في تحقيق السمعة التنظيمية: بحث تحليلي في دوائر وزارة الإسكان والاعمار الممولة مركزياً*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 99، المجلد 23، 2016، 143-165.

14- فارغ، وهيبة، *أثر أخلاقيات الوظيفة العامة في الحد من الفساد الإداري*، مطابع المعهد الوطني للعلوم الإدارية، صنعاء، 2008، 31.

15- محمود، أسماء يونس؛ والحمداني، ناهد إسماعيل عبد الله. *مكافحة الفساد الإداري باعتماد الشفافية في إطار المسؤولية الاجتماعية: دراسة لآراء عينة من المدراء في عدد من المنظمات الإنتاجية في محافظة نينوى*، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، السنة 2011، العدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

16- وناس، سوسن عبد الأمير. *تأثير الشفافية التنظيمية في الرضا الوظيفي*، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الإدارة العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، 81.

ب- المراجع الأجنبية:

17- RITCHARD W. OLIVER, *What is Transparency* , McGraw- Hill companies, 2004, 3.

18- SHEL HPLTZ & JOHN C. *Havens, Tactical Transparency : How Leaders can Leverge Social Media to Maximize Value and Build their Brand*, John wiley & sons, INC, 2009. 14.

19-KLEIIN, JOSEPH, "*The Open-Door Policy: Transparency Minimizes Conflicts between School Principals and Staff*", International Journal of Educational Management, v26 n6,2012, 550-564.

20-NORMAN, STEVEN M., BRUCE J. AVOLIO, FRED LUTHANS. *The impact of positivity and transparency on trust in leaders and their perceived effectiveness*, The Leadership Quarterly 21, 2010, 350–364.